

بهنك ما رواه الفاكهي وابو ذر من حديث
 كان احب الاعمال الي النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا قدم مكة الطواف بالبيت وحجاب بحمله
 علي طواف القدوم بقريظة التفتيد بالظافر
 بعدك فليس ذلك خلافا للظاهر ويدل
 له ايضا انه لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم
 الاكثر من الطواف بالطواف اكثر من
 حفظ عنه من اكثر الصلاة ثم **وقال**
صاحب الحاوي الكبير هو الماوردي من اصحابنا
في المذهب الطواف افضل سكن عليه هذا
 كما يحجج ع كانه اكتفا بما قدمه فيه في الصلاة
 ان المشهور ان الصلاة افضل عبادات البدن
 ومن ثم تعقبه في الروضة بان ظاهر
 عبارة جماعة خلافه قال ولا يترك هذا ويقال
 لها انه صلاة لانها عند الاطلاق لا تنصرف
 اليه وهذا اصح في الدليل انتهى اي لا
 ادلة افضليتها صحيحة ويقوله لانها لا
 يدعي مدعي ان ما جاء في فضلها دال
 علي تفضله حديث الطواف بالبيت صلاة
 وجه الرد ان ثمة مضاف اي مثلها والمائلة
 لا تقتضي المساوي من كل وجه فعلم ان
 ظاهر كلام الاصحاب وصرح كلام المصنف وبيعه
 اكثر المتأخرين افضليتها وهو كذا وان وافق
 الماوردي

جماعة منهم ابن عبد السلام استناد الحديث اكرم
 سكان السما علي الله تعالى الذين يطوفون حول
 عرشه واكرم سكان الارض علي الله تعالى الذين
 يطوفون حول بيته ولا حجة فيه لانه عن يدي
 والحديث ان الله ينزل في كل يوم وليلة ما يريه
 رحمة الحديث ولا حجة فيه ايضا لضعفه كما حرم
 به ابن جماعة وغيره بل قال ابو حاتم انه منكر
 ورد قول الجافظ المندري والزين العرافي
 رواه البيهقي باسناد حسن باسناد الجافظ
 ابن حجر حسنة التي جمع من جابوله له طرقا لعله
 يرتفع بمجموعها للحسن لغيره وبسليم حسنة
 فلا دليل فيه لان المفضل قد خصص عن الفاضل
 بزيادة بل من اياها هو مشهور وقول القاضي
 بافضلية الحج علي الصلاة المحكي اول الكتاب
 ضعيف ولا موافق فيه بتسليمه للماوردي لان
 لان افضل اسكانه الوقوف لا الطواف خلافا لابن
 عبد السلام ولا يلزم من كونه حجة البيت الا فضل
 حجة المسجد المفضل تفضله عليها لانه لما
 اخص به ولم يوجد الاحوال ناسب كونه
 حجة الا فضلية والذي استوجهه الشارع و
 فسما السنن علي كل طائفة اخذ منه فاعلم
 المجمع المحكي بالجمهور حيث لا عهد ومدلول
 العام كلية اي الحكم فيها علي كل فرد فرد